

خطة إسرائيلية لـ «حزام أمني» جنوب سوريا:

«محمية جغرافية» للاجئين

يحول دون التدخل العسكري الإسرائيلي المباشر في سوريا، الارتداد عن تداعياته السلبية أساساً، في موازاة أداء وأهداف الجماعات المسلحة التي ترعى و«تحرس» المصالح الإسرائيلية. مع ذلك، خطط التدخل والمناطق الآمنة المغلقة بعناوين مختلفة هي مدار أخذ ورد في تل أبيب، في حال تغير الظروف والوضع القائم

يحيى دبوكة

لن تستنسخ إسرائيل، بشكل فج، خطة «الحزام الأمني» لجنوب لبنان، ما قبل عام 2000، وتطبيقها على الجنوب السوري. الظروف والإمكانات، لا تسمح لصانع القرار في تل أبيب، باستنساخ التجربة اللبنانية، والتدخل العسكري المباشر. لكن ما بين الاستسلام للظروف والإمكانات، والامتناع الكامل عن التدخل، مروحة واسعة من الخيارات التي بإمكانها أن تحقق المطلوب والمصلحة الإسرائيلية شبه الكاملة.

نعم، أهداف وأداء المجموعات المسلحة التي تسيطر جغرافياً على معظم المناطق القريبة من الحدود الإسرائيلية، ومن بينها ما تصفه إسرائيل بـ«الجهات الصديقة»، تساهم في امتناع تل أبيب الرسمية عن تبني وتنفيذ أي اقتراح لحزام أمني في سوريا، طالما أن هذه الجهات بأدائها وأهدافها، وتتنسيقها أيضاً مع المؤسسة الأمنية في الجانب الثاني من الحدود، تحقق المصالح الأمنية الإسرائيلية. مع ذلك، الأفكار والخطط التي يجري تداولها إسرائيلياً حول «المنطقة الآمنة»

للاجئين في الجنوب السوري، وهي العبارة المطلقة لعبارة «الحزام الأمني»، تشير إلى أين يمكن أن تذهب تل أبيب في مقاربة الساحة السورية، وفي سياقات هذه الأفكار والحديث عنها، ينكشف أيضاً ما كان مستوراً، حول هوية الجماعات المسلحة في سوريا.

في العادة المتبعة والموجهة، يتحدث المسؤولون والخبراء الإسرائيليون، بحذر تجاه التدخل الإسرائيلي في سوريا، وتأتي المقاربة عامة، إلا ما يتعلق بالاستراتيجيات الكبرى التي تكون محل اهتمام خاص لمراكز الأبحاث والدراسات. الكشف الإسرائيلي عن تنسيق مباشر أو مساعدة استخبارية، أو حتى إمداد بالسلاح والذخائر، خارج إطار المساعدات «الإنسانية والمعونة الطبية»، يأتي محدوداً وغير مباشراً.

وما بين الاستراتيجية المعلنة والفعل العملي، اختلاف كبير. تقرّ تل أبيب أنها تقدم العلاج الطبي للجرحى للجماعات المسلحة في مستشفياتها، وتقر أن عدد الجرحى المعالجين لديها بالآلاف. تقر أيضاً، أنها تزودهم بالمساعدات الغذائية و«البطانيات والحليب للأطفال»، كما ورد على لسان وزير الأمن

السابق، موشيه يعلون. وتقرّ أيضاً، بحسب التقارير المنشورة في الإعلام العبري، بوجود تنسيق أمني واستخباري مع الجهات المسلحة في سوريا، ضمن تفاهم غير معلن لتحقيق المصالح المشتركة في وجه الأعداء المشتركين، ومن بينها منع الجهات الثلاث: سوريا وإيران وحزب الله، من الإضرار بالمصالح الإسرائيلية على طول الحدود. وتعلن إسرائيل، أنها راضية جداً عن الواقع الحالي، وتحديد أداء المسلحين، ومن بينهم الجهات السلفية الجهادية، التي تؤكد أنها لم تطلق طوال السنوات الماضية، أي رصاصة بالاتجاه الإسرائيلي.

مع ذلك، الأصوات الإسرائيلية، من خبراء ومختصين، وما يجري تداوله في الغرف المغلقة بينهم وصناع القرار، يفيد بوجود خطط متبلورة ومغايرة حول التدخل في سوريا، لمواجهة التغير الممكن في الوضع القائم، أو استغلال لمتغيرات فيه، تحقق أكثر المصالح الإسرائيلية. في هذا السياق، على سبيل المثال، صدر عن معهد أبحاث الأمن القومي في تل أبيب، قبل أشهر، دعوة واضحة لتغيير السياسة الحالية إزاء سوريا، والانتقال إلى التدخل المباشر، وتحديد ما



تقرّ تل أبيب بوجود تنسيق أمني واستخباري مع المسلحين (أف بيه)

كاهانا: بدأنا العمل في منطقة إدلب وأرسلنا إلى هناك سلاحاً للمتمردين

يتعلق بالجنوب السوري من خلال فرض منطقة خاصة بإسرائيل، ما يمكنها من لعب دور أفعال في تحديد المستقبل السوري، ومواجهة التهديدات المتمثلة في إمكانية بقاء النظام في سوريا. هذه الدعوة، واصلت حضورها، حتى ما بعد التدخل العسكري الروسي، وكتب رئيس المعهد، الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية اللواء عاموس يدلين، أن بالإمكان تنفيذ خطة التدخل المباشر، حتى مع الحضور العسكري الروسي، في حال استطاعت تل أبيب تلبية المصالح الروسية في سوريا.

في هذا السياق أيضاً، كشفت مجلة «نيكور ريشون» العبرية، عن خطة جديدة يجري التداول فيها في تل أبيب، وحظيت بموافقة مبدئية من المسؤولين الإسرائيليين، حول إمكان استخدام اللاجئين السوريين، لإقامة حزام أمني في جنوب سوريا، بصورة معدلة في الشكل، عن صورة الحزام الأمني السابق في جنوب لبنان.

في مقابلة أجرتها المجلة مع رجل الأعمال الإسرائيلي «موتي كاهانا»، رئيس منظمة «عماليا» وهي منظمة «إغاثية» إسرائيلية للاجئين السوريين، تستخدمها تل أبيب للتدخل غير المباشر في سوريا إلى جانب «البطانيات والحليب»، أشار كاهانا إلى وجود «خطة إنسانية» يجري العمل على بلورتها حالياً، لإقامة «منطقة آمنة» في الجنوب السوري، حيث يتجمع فيها اللاجئون لـ«تلقي المساعدات». وبلغت إلى أن «المنطقة تتعلق، كمرحلة أولى، بمنطقة محمية وأمنة تقام على عرض عشرة كيلومترات من شرق الحدود الإسرائيلية، وبطول عشرين كيلومتراً من القنيطرة جنوباً، مع اختيار اللاجئين المجمعين فيها جهازاً محلياً مستقلاً للحكم الديموقراطي،

«الإغاثية» من سوريا إلى اليمن

رجل الأعمال الإسرائيلي - الأميركي، موتي كاهانا، يترأس منظمة «عماليا» لإغاثة اللاجئين السوريين، وتنشط منذ سنوات داخل مخيمات اللاجئين في تركيا والأردن، وأيضاً في الداخل السوري. وتعد إحدى الأدوات غير المباشرة للتدخل الإسرائيلي في الساحة السورية. وأمس، اشارت صحيفة «معاريف» إلى أن منظمة «عماليا» وسعت نشاطها ليشمل أيضاً الساحة اليمنية، من بوابة الغوث ومساعدة اللاجئين أيضاً.

«عماليا» وهي «منظمة إنسانية» إسرائيلية، تهدف بشكل معلن إلى مساعدة وتعزيز الجسور القائمة بين إسرائيل و«الشعب السوري والثورة السورية»، وتحديد ما تصفه «معاريف» بالجهات الصديقة لإسرائيل مثل «الجيش السوري الحر». لافتة إلى أن المساعدات التي تتلقاها هذه الجهات، تتعلق بالمعونة الطبية والغذائية و«حتى أيضاً الذخائر الحربية»، مع الإشارة، بحسب «معاريف» إلى أن «ليس هناك لفتات إنسانية من دون توقع شيء في المقابل».

وكان كاهانا قد أشار في حديث لصحيفة «يديعوت احرونوت» أن «دخول سوريا بالنسبة لي هو كالدخول إلى تل أبيب»، في إشارة منه إلى سهولة التواصل والتواجد المادي والتجوال في المناطق التي تسيطر عليها «الثورة السورية» بحسب تعبيره. وكشف كاهانا أنه «تبرع» بمئة ألف دولار من أمواله الخاصة لـ«الجيش الحر»، وأن الأموال التي يجيئها من تبرعات لـ«رجال أعمال إسرائيليين»، وأيضاً من تبرعات خاصة يتلقاها من منظمات يهودية أميركية وإسرائيلية وأماكن العبادة اليهودية في الولايات المتحدة، مخصصة لمساعدة «الثورة السورية»، وقال «انا مكلف بنقل هذه التبرعات إلى جهات ليبرالية في سوريا من الخيرين والاصدقاء».

«الزنكي» ذبّحت.. حقاً ذبّحت

صهيب عنجربني

راجت خلال اليومين الأخيرين معلوماً متضاربة عن شخصية «ضحية الاعتدال» التي قضت نحرًا بسكاكين «حركة نور الدين زنكي» في حلب. وتناقلت مواقع وصفحات معارضة أبناء مفاؤها أن الضحية عبد الله العيسى ليس طفلاً، وأن عمره 19 عاماً، وعائلته من سكان مدينة حمص. وبرزت المصادر مظهر الضحية الذي لا يتناسب مع العمر المفترض (19)



بأنه مصابٌ بمرض التلاسيميا (الذي يؤدي أحياناً إلى تأخر البلوغ). وأرقت المعلومات المتداولة بصورة لـ«وثيقة» تُفيد بأن العيسى «متعاقد مع القوى الجوية». وكانت مصادر لواء القدس «ال فلسطيني» قد قالت في وقت سابق إن «التقصي أثبت أن عمر الطفل عبد الله عيسى 12 عاماً، ويعيش مع عائلته في حي المشهد في حلب». أما الحقيقة الثابتة التي لم تتضارب الأقوال بشأنها (لأنها وثقت بالصوت والصورة) فخلاصتها أن «فصيلاً معتدلاً» مدعوماً بشكل علني من الولايات المتحدة قد نفذ عملية ذبح إرهابية. وكان المتحدث باسم الخارجية الأميركية مارك تونر قد أعلن أن بلاده «ستعيد النظر في دعم «حركة نور الدين زنكي» حال إثبات صحة الأنباء عن قيام مسلحين من الحركة بذبح طفل في سوريا». فيما اعترفت «الحركة» بالجريمة واعدة بـ«محاسبة مرتكبيها».